في البداية نشكركم على هذه الدعوة الكريمة، ويسرنا في جهاز حماية المنافسة الكويتي ان نكون احد المشاركين في هذه الندوة، ونقدم تجربتنا في الكويت بخصوص هذا الموضوع.

لا يخفى اننا في الكويت وذلك بحكم الأنظمة والمصالح الاجتماعية والاقتصادية تلعب الدولة دور رئيسي في تقديم الخدمات العامة الأساسية سواءً عن طريق الشركات التي تملكها أو حتى عن طريق وزارات تمثل الجهات الرئيسية لتقديم هذه الخدمات.

ونتيجة لهذا الامر خلال السنوات السابقة من الطبيعي ان نجد بعض الاختلالات في بعض الأسواق نتيجة غياب مفاهيم الحيادية التنافسية و تكافؤ الفرص. وكانت هذه احد تحديات جهاز حماية المنافسة الكويتي الذي لم تكن لديه سلطة مخالفة هذه الشركات في حال وجود ممارسات ضارة بالمنافسة وذلك لاستثناء هذه الشركات المملوكة للدولة من تطبيق القانون وفقا لقانون المنافسة السابق والذي ألغي مؤخرا حيث كانت هذه المادة كحجر عثرة نصطدم بها في حال كان المشكو في حقه شركة مملوكة للدولة. الا ان ذلك لم يمنعنا من تقديم التوصيات لهذه الشركات أو الوزارات وعدم الاكتفاء بحفظ الشكوى. ولم يكن لدينا سوى القيام بمهمة المناصرة بهذا الشأن، فقد قام الجهاز بعمل عدة دراسات اقتصادية لتقييم المنافسة لقطاعات في الدولة ومن ثم التواصل مع الجهات الحكومية المعنية من أجل تبني المقترحات والتوصيات.

الا انه ولرغبتنا في تعديل هذه المفاهيم طلبنا تعديلا تشريعيا للقانون وفعلا ألغي القانون السابق رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٧ و صدر القانون الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠٢ والذي اعطى الجهاز صلاحيات اكبر و بسط رقابته بشكل اكبر وما يهمنا في هذا السياق انه قد بسط هذه الرقابة على الشركات الحكومية ما عدا تلك التي تقدم سلعا أساسية ويصدر بشأنها قرارا من مجلس الوزراء وهو الامر الذي مكن الجهاز من بسط رقابته على العديد من الشركات التي كانت مستثناة وفق القانون السابق.

وهو الامر الذي يدل على وعي المشرع الكويتي بمفهوم الحياد التنافسي ووجود نية اصلاح الاختلالات السابقة وتعزيز مفهوم العدالة التنافسية وتكافؤ الفرص وان كنا في بداية طريق الإصلاح الا أنها خطوة

إيجابية ومهمة وتدل على الرغبة في ضمان عمل الشركات في بيئة تنافسية وتنظيمية سليمة وماهو الا امر بالغ الأهمية للحفاظ على بيئة تجارية مفتوحة تدعم النمو الاقتصادي.

هذا من ناحية تطبيق القانون على الشركات سواءً كانت من القطاع الخاص أو القطاع الحكومي. ولكن نحن لازلنا في بداية الطريق من ناحية معالجة طبيعة معاملة الحكومة للشركات المملوكة من قبل الدولة وهل توجد أفضلية في التعامل بين الطرفين مقارنةً بمعاملة شركات القطاع الخاص. فقد لا تكون هنالك مخالفة للقانون نتيجة ممارسات ضارة بالمنافسة ولكن نتيجة تواجد الحكومة في ثلثي قطاعات الاقتصاد الكويتي فقد تكون لدى الشركات الحكومية أفضلية من ناحية التمويل الرخيص أو الحصول على أراضي أو إصدار التراخيص أو حتى الحصول على عقود مقارنةً بنظيراتها في القطاع الخاص. على سبيل المثال وردتنا شكوى (قبل صدور القانون الجديد) من قبل إحدى الشركات تذكر بأنها عاجزة عن الحصول على عقود مع إحدى الوزارات الرئيسية في الدولة وذلك بسبب تعاقد تلك الوزارة مع شركة حكومية. فكل ما كان باستطاعة الجهاز عمله هو تقديم إقتراح لفتح فرص التعاقد وعلى أن لا تكون تعاملات تلك الوزارة مع الشركة الحكومية فقط. وربما بصدور القانون الجديد قد تبقى قضايا من هذا النوع تحت مهمة المناصرة وليس من ناحية إنفاذ القانون ولكن يطمح الجهاز الى إيجاد آلية صلبة تلزم الجهات على تبني هذه المقترحات.
ولكن كمثال إيجابي لوجود ثقافة الحيادية التنافسية نجد هيئة الطيران المدني توافق على منح الخطوط الجوية الكويتية، وهي الشركة المملوكة من قبل الدولة، مبنى ركاب جديد ومستقل وأيضاً الموافقة على طلب طيران الجزيرة للحصول على مبنى ركاب جديد ومستقل عن المبنى الرئيسي لمطار الكويت الدولي (يمكن مثال بسيط ولكن توجد بوادر للحيادية التنافسية). في السابق كانت جميع شركات الطيران في مبنى واحد. ولكن تم ذلك من دون تدخل الجهاز.

والجدير بالذكر بأن الحياد التنافسي هو أحد الأركان الهامة في خطط التنمية المتتالية التي تتبناها حكومة الكويت ومن المؤكد انه سيكون للجهاز دور مهم نحو تحقيق هذا الهدف.